14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

الثلاثاء - 26 اغسطس 2025م - العدد 17963

www.14october.com

قرارات ومشاريع استراتيجية.. اللواء الزُبيدي يقود مرحلة التحول الاقتصادي في المحافظات المحررة

إلـــزام جـمـيـع الـمـؤسـسـات الإيـــرادية والـهـيـئـات الـحـكـومـيـة والـشـركـات الـعـامـة والـخـاصـة بـالـتـوريـد مـبـاشـرة إلـــى الـبـنـك الـمـركـزي بـعـدن

وضع خطة شاملة لضبط سوق الصرف ومنع المضاربة بالعملة وإعادة تشغيل مصفاة عدن لتأمين احتياجات البلاد من المشتقات النفطية

تقرير/ منير النقيب :

تشهد عدن والمحافظات المحررة حراكًا اقتصاديًا مكثفًا، بقيادة اللواء عيدروس قاسم الزُبيدي، نائب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، الذي يواصل سلسلة اجتماعات ولقاءات مع قيادات اقتصادية ومصرفية ومسؤولين حكوميين، بهدف إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحقيق استقرار سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين.

خطوات عاجلة لضبط سعر الصرف

ركزت اجتماعات اللواء الزُبيدي على وضع خطة شاملة لضبط سوق الصرف ومنع المضاربة بالعملة، عبر تفعيل أدوات البنك المركزي في العاصمة المؤقتة عدن، وإلزام شركات الصرافة والمصارف التجارية بالالتزام بسعر الصرف المحدد رسميًا.

كما وجّه باتخاذ إجراءات رقابية صارمة ضد المخالفين، لمنع التلاعب الذي كان أحد أبرز أسباب تدهور قيمة العملة وارتفاع أسعار السلع والخدمات.

التوريد للبنك المركزي

من بين أبرز محاور الاجتماعات، التأكيد على إلزام جميع المؤسسات الإيرادية والهيئات الحكومية والشركات العامة والخاصة بتوريد إيراداتها مباشرة إلى البنك المركزي في عدن، بما في ذلك الضرائب والجمارك وعائدات النفط والغاز والموانئ. وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز احتياطي النقد الأجنبي وتمكين البنك من التدخل الفعال في السوق ودعم الاستقرار النقدي.

مصفاة عدن

أولى اللواء الزُبيدي اهتمامًا خاصًا بإعادة تشغيل مصفاة عدن، باعتبارها ركيزة أساسية لتأمين احتياجات البلاد من المشتقات النفطية، وتقليل الاعتماد على الاستيراد الذي يضغط على العملة الصعبة.

وناقش مع الجهات المختصة الخطوات العملية لتأهيل المصفاة وتشغيلها تدريجيًا، بما يسهم في خفض تكلفة الوقود، وتحسين خدمة الكهرباء، وتخفيف العبء على المواطنين.

وشهدت الاجتماعات حضور قيادات عليا من البنك المركزي ووزارة المالية ووزارات اقتصادية أخرى، حيث جرى استعراض التحديات الماثلة أمام القطاعين العام والخاص، وسبل مواجهتها، إلى جانب بحث آليات تنسيق العمل بين الحكومة والبنك المركزي لتطبيق القرارات على أرض الواقع، وضمان انسياب الإيرادات إلى الخزينة العامة.

أثر مباشر على المواطنين

التحركات الأخيرة تعكس إدراكا لحجم المعاناة المعيشية التي يواجهها المواطنون في ظل ارتفاع الأسعار وضعف القدرة الشرائية. ومن المتوقع أن تسهم الإجراءات في تخفيف حدة التضخم واستقرار أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، خاصة إذا تزامنت مع تحسن في خدمات الكهرباء والمياه والنقل.

تحديات التنفيذ

ورغم التفاؤل الذي تبعثه هذه التحركات، إلا أن النجاح الكامل يتطلب التغلب على تحديات حقيقية، من أبرزها مقاومة بعض الجهات غير الملتزمة بالتوريد، واستمرار أنشطة المضاربة في السوق السوداء، إضافة إلى التكاليف الكبيرة المطلوبة لإعادة تأهيل وتشغيل مصفاة عدن.

كما أن أي توترات سياسية أو أمنية قد تؤثر على ثقة المستثمرين وتعرقل تنفيذ القرارات.

الاستقرار والتنمية

تأتي هذه التحركات ضمن رؤية متكاملة يقودها اللواء الزُبيدي لبناء اقتصاد قوي ومستقر، يكون قادرًا على تلبية احتياجات المواطنين وتحقيق تنمية مستدامة.

ويرى مراقبون أن استمرار هذه الخطوات بوتيرة عالية، مقرونًا بالإرادة السياسية والرقابة الصارمة، قد يفتح الباب أمام مرحلة اقتصادية جديدة تضع الجنوب على طريق الاستقرار والنمو.

مجلس الوزراء قدم التعازي لأسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم جراء السيول

رئيس الوزراء يترأس اجتماعاً لمناقشة أضرار السيول ..

توجيه الجهات المختصة بسرعة حصر الأضرار ورفع تقارير عاجلة و فتح تحقيق في منح التراخيص للبناء العشوائي

البدء في تنفيذ مشروع الممر المائي في منطقة الوادي الكبير بعدن

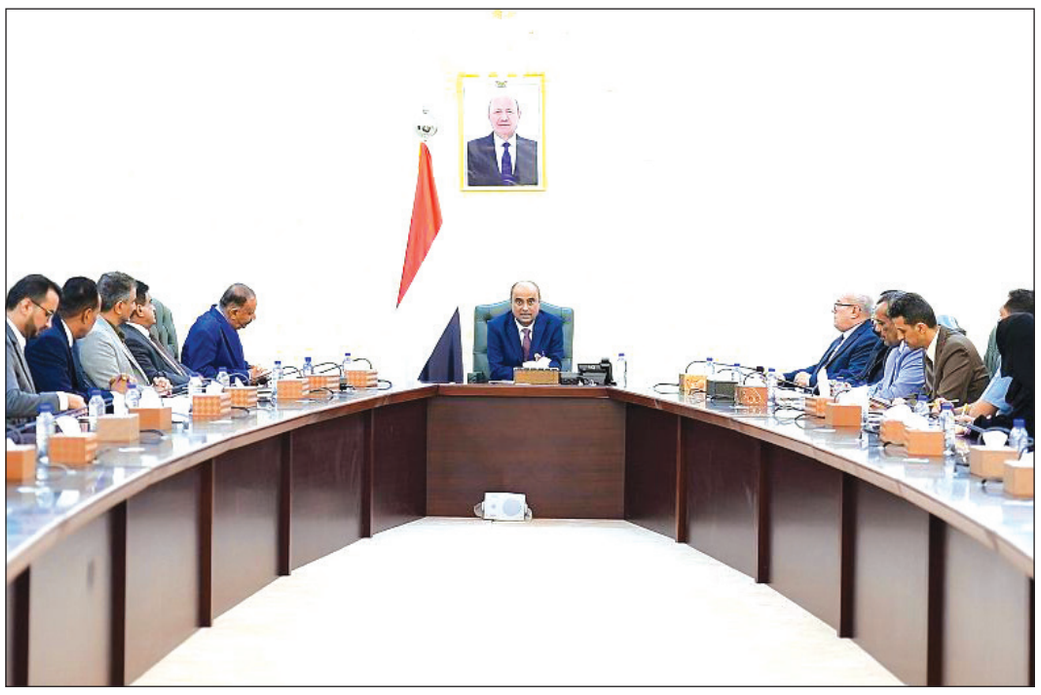

الموافقة على إنشاء مركز طوارئ لتوحيد جهود مواجهة الكوارث الطبيعية

التشديد على المسؤولية التكاملية للتعامل مع الكوارث

عدن / سبأ :

ترأس رئيس مجلس الوزراء سالم صالح بن بريك، أمس، في العاصمة المؤقتة عدن، اجتماعاً حكومياً ضم عدداً من الوزراء والمسؤولين المعنيين، لمناقشة الأضرار التي خلفتها موجة السيول الأخيرة جراء المنخفض الجوي في عدد من المحافظات، والإجراءات العاجلة واللازمة للتعامل مع آثارها وتداعياتها.

ووقف الاجتماع امام الخطط العاجلة التي نفذتها الوزارات والجهات المعنية في السلطات المحلية للتعامل مع الاضرار وحصرها والحلول لحماية المواطنين والأراضي الزراعية وإصلاح الطرقات وإعادة الخدمات، وتصريف مياه الامطار، والإجراءات الواجب اتخاذها لتفادي ذلك.

وشدد الاجتماع على ضرورة الوقف الفوري لأعمال البناء العشوائي في مجاري السيول ومناطق تدفق الامطار وحماية الاودية وتجريم التعدي عليها، ومحاسبة كل من يخالف ذلك، وإلغاء أي تراخيص منحت سواء لمساكن او مشاريع.. حيث أكد دولة رئيس الوزراء بهذا الخصوص ان البناء العشوائي في مجاري السيول من أبرز أسباب تفاقم الأضرار والخسائر البشرية والمادية.. مؤكداً أن الحكومة ستتخذ إجراءات صارمة عبر الوزارات والجهات المعنية والسلطات المحلية لمنع هذه الممارسات، ووضع خطط عمرانية آمنة تراعي المخاطر البيئية والمناخية، بما يضمن حماية المواطنين ويعزز مناعة المدن أمام الكوارث الطبيعية.

وأقر الاجتماع البدء في تنفيذ مشروع الممر المائي في منطقة الوادي الكبير بعدن وإقامة جدران حماية ساندة وإمكانية رصف الممر بالأحجار، والذي يمتد من منطقة الوهط شمالاً الى مصب الوادي في منطقة الحسوة جنوبا، وبعرض 300 متر وطول 13 كم، بهدف تصريف سيول الامطار وحماية المواطنين، وتجنب أي كوارث جراء تدفق السيول.. مؤكداً على حصر وتحديد كافة الاعمال العشوائية الواقعة ضمن مسار الوادي الكبير والتعديات التي حدثت وأزالتها، والحفاظ على حرم الوادي الكبير كما هو معتمد ضمن المخطط التوجيهي لمحافظة عدن 2005 - 2025م.

كما وافق على انشاء مركز طوارئ لتوحيد جهود مواجهة الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية على المستوى المركزي والمحلي.

وفي مستهل الاجتماع، أكد دولة رئيس الوزراء أن تكرار الكوارث الطبيعية نتيجة التغيرات المناخية العالمية، ناقوس خطر يحتم على الحكومة والسلطات المحلية مضاعفة الجهود وتكثيف العمل الميداني، بما يضمن حماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة، وتخفيف معاناة المواطنين في المناطق المتضررة.. مشدداً على أن مسؤولية التعامل مع هذه الكوارث هي مسؤولية تكاملية، تبدأ من السلطات المحلية التي يتوجب عليها رفع مستوى الجاهزية واتخاذ التدابير الوقائية المبكرة، مروراً بأجهزة الدولة المختلفة، وصولاً إلى دور المجتمع المدني والمنظمات الأممية والدولية في دعم قدرات الاستجابة والإغاثة وإعادة التأهيل.

ولفت رئيس الوزراء إلى أن مواجهة هذه التحديات تتطلب مقاربة وطنية متكاملة، تجمع بين خطط الطوارئ العاجلة، والرؤى الاستراتيجية طويلة المدى، التي تراعي خطورة التغيرات المناخية على اليمن وتداعياتها على الأمن الغذائي والمائي.. مشيراً إلى أن الحكومة ستعمل على تعزيز التنسيق مع الشركاء الدوليين لتمويل وتنفيذ برامج الحماية البيئية والمجتمعية.

ووجه بن بريك الوزارات والجهات المختصة والسلطات المحلية، بسرعة حصر الأضرار ورفع تقارير عاجلة ودقيقة، لضمان استجابة فاعلة، وتعزيز التنسيق مع شركاء اليمن من الدول والمنظمات الأممية والدولية لتقديم الإغاثة والعون لمواجهة التداعيات جراء المنخفض الجوي.. مؤكداً أن حياة وسلامة المواطنين هي أولوية لا تقبل التهاون.. داعياً المواطنين إلى توخي الحذر والتعاون مع السلطات المحلية والفرق الميدانية، والالتزام بالإرشادات الصادرة لتقليل الخسائر والحد من المخاطر.

كما وجه بالتحقيق في التجاوزات التي حدثت في منح التراخيص للبناء العشوائي والتي أدت الى اغلاق مجاري السيول، وعدم التقيد بالمواصفات في تنفيذ مشاريع الطرق، واي اعمال تسببت في تكرار اضرار السيول في ذات الأماكن ومحاسبة المتسببين، وقيام الجهات المختصة بمسؤولياتها في دراسة التربة وتحديد صلاحية الأراضي، والتقيد بالمخططات الحضرية المعتمدة للمدن.

وشدد دولة رئيس الوزراء، على أن حماية أرواح المواطنين تظل أولوية قصوى، إلى جانب الإسراع في إعادة فتح الطرقات وإصلاح شبكات الكهرباء والمياه، وتنفيذ حملات عاجلة لتصريف مياه الأمطار من الشوارع والأحياء السكنية، بما يحافظ على الصحة العامة ويحد من تفشي الأوبئة والأمراض.

وأكد الاجتماع على تكثيف الجهود الحكومية والمحلية، وتعزيز الشراكة مع المنظمات الأممية والدولية لتطوير برامج الاستجابة الإنسانية وبناء القدرات الوطنية، وصولا إلى إدارة أكثر فاعلية لمخاطر الكوارث والتغيرات المناخية.. مقدما التعازي والمواساة لأسر الضحايا الذين فقدوا حياتهم جراء السيول الجارفة، سائلا المولى عز وجل أن يتغمدهم بواسع رحمته، وأن يمنّ بالشفاء العاجل على المصابين.. لافتا الى أن الحكومة تقف إلى جانب المواطنين في هذه اللحظات العصيبة ولن تدخر جهداً في التخفيف من معاناتهم.

شارك في الاجتماع، وزراء النقل الدكتور عبدالسلام حميد، والإدارة المحلية حسين الأغبري، والنفط والمعادن الدكتور سعيد الشماسي، والاشغال العامة والطرق سالم العبودي، ووزير الدولة محافظ عدن احمد لملس، ومدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور علي عطبوش، ونائب وزير المياه والبيئة مجاهد بن عفرار، ورئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني سالم العولقي، ورئيس مجلس إدارة صندوق صيانة الطرق والجسور المهندس حسين العقربي، والمدير العام التنفيذي للمؤسسة العامة للطرق والجسور المهندس علي الطب.